68 | 15 آب - 2025

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غداً لإدارة المخاطر وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

التغير المناخي وهشاشة الدولة في العراق: التخصيصات المالية والحوكمة ومستقبل الاستدامة

العراق على الحياد في الصراع الإقليمي

البراغماتية تؤطر الموقف العراقي تجاه سوريا ما بعد الأسد

هل تستطيع الولايات المتحدة تحرير العراق من إيران؟

غداً لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر»

مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صناع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.

غداً لإدارة المخـاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غداً لإدارة المخاطر
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير

د. عباس راضي العامري
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

أحمد الوندي
د.اسامة الشبيب
د.عباس عبود
محمد جاسم الجبوري

+968 07779798941
iraqcopy@gfrmiraq.com

هذا العدد

يتضمن هذا العدد منIraqCopy عدة مقالات ودراسات متنوعة عن الشأن الداخلي والسياسة الخارجية للعراق. أولى المقالات التي غطاها هذا العدد هي دراسة منشورة على موقع مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي. تتناول الدارسة التي أعدتها الباحثتان جوي اركيه ونوران عوض الله اثار التغير المناخي على العراق وسبل التكيف التي تنتهجها مؤسسات الدولة العراقية للتعامل مع التداعيات المترتبة على هذه الاثار. تستعرض الدراسة المعنونة «**التغير المناخي وهشاشة الدولة في العراق: التخصيصات المالية والحوكمة ومستقبل الاستدامة**» الواقع البيئي المتدهور في العراق من حيث ارتفاع معدلات التصحر والجفاف وارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه. من ناحية أخرى يتناول التقرير الجهود المؤسسية التي تبذلها الدولة العراقية ومؤسساتها والاستراتيجيات والسياسات المعلنة لهذه المؤسسات الرامية الى تطويق ومعالجة اثار التغيرات المناخية والتأسيس لاقتصاد مستدام قادر على تحمل الصدمات التي يفرزها الواقع المناخي في العراق.

كما يحتوي هذا العدد على مقالة من تأليف الكاتب نيل كويليام المتخصص في مجال الجغرافيا السياسية وقضايا الطاقة بعنوان «**العراق على الحياد في الصراع الإقليمي**» يصف المقال الذي نشرته مؤسسة اوبزرفر البحثية سياسة العراق التي اتبعها خلال فترة اندلاع الحرب بين محور المقاومة بزعامة ايران من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى بانها سياسة محايدة وحذرة سعت الى تجنيب توريط العراق بهذا الصراع. ويرى الكاتب بان التغير في التوازنات الإقليمية والتراجع في النفوذ الإيراني في

المنطقة يمثل فرصة حقيقية امام العراق وقادته لتعزيز مؤسسات الدولة داخليا ولتعظيم دور العراق على المستوى الخارجي.

في العدد أيضا مقالة منشورة على موقع المركز العربي بواشنطن بعنوان «**البراغماتية تؤطر الموقف العراقي تجاه سوريا ما بعد الأسد**», وهي بقلم جورجيو كافيرو, الأستاذ المساعد في جامعة جورج تاون الامريكية. يؤكد كاتب المقال بان العراق ومنذ سقوط نظام بشار الأسد في سوريا نهاية العام الماضي تبنى نهجا براغماتيا قائم على التوازن في الخطاب والانفتاح والرغبة للتعاون مع سوريا الجديدة. يؤكد المقال ان الحكومة العراقية وعلى الرغم من وجود أصوات في الداخل العراقي تعارض تطبيع العلاقات مع حكومة الشرع بسبب تاريخه الجهادي ونشاطه الميداني في العراق أصرت على فتح قنوات اتصال مع النظام الجديد وتوج ذلك باللقاء الذي جرى بين رئيس الوزراء العراقي والرئيس السوري في الدوحة في نيسان الماضي. ويرى المؤلف بان حجم المصالح الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية بين البلدين تحتم على العراق تعضيد علاقاته مع سوريا ما بعد نظام بشار الأسد.

أخيرا, ورد في العدد مقال للكاتب جيمس دورسو بعنوان «**هل تستطيع الولايات المتحدة تحرير العراق من ايـران؟**». ينتقد المقال المنشور على موقع Real Clear World الدعوات التي صدرت من بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي والتي طالبوا فيها تصنيف قوات الحشد الشعبي العراقي على انها منظمة إرهابية وفرض عقوبات مالية واقتصادية على العراق بسبب علاقاته مع ايران. يرفض المقال هذه الطروحات ويرى انها سطحية ومنفصلة عن الواقع. ويؤكد الكاتب بان الحكومة العراقية جادة في مساعيها لضبط قوات الحشد الشعبي والسيطرة على نشاطاته. كما يضيف جيمس دورسو ان العراق اثبت حسن نواياه في تفعيل العديد من الأدوات الرقابية التي طالبته بها الولايات المتحدة في مجال مكافحة تهريب الأموال. ويرى الكاتب أيضا ان معاقبة العراق يعني خسارته على الصعيد الاستراتيجي ودفعه باتجاه التحالف مع دول منافسة للولايات المتحدة وفي مقدمتها الصين.

IRAQ COPY

التغير المناخي وهشاشة الدولة في العراق: التخصيصات المالية والحوكمة ومستقبل الاستدامة

الكاتب:

جوي اركيه

باحث مساعد في برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي

نوران عوض الله

متدربة في برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي

المصدر:

مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي

التاريخ:

15 أيار 2025

ترجمة وتحرير:

فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

يواجه العراق مجموعةً من التحديات متعددة الجوانب، يتفاقم أثرها بفعل التغير المناخي، مما يهدد استقراره البيئي والاجتماعي والاقتصادي. إن اعتماد البلاد المفرط على النفط كمحرك اقتصادي رئيسي، بالإضافة إلى مواطن الضعف الناجمة عن التغير المناخي، مثل ندرة المياه وتصحر الأراضي، يضع العراق في مفترق طرق حرج. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها من خلال استراتيجيات وطنية، مثل المساهمات الوطنية المحددة وطنياً والاستراتيجية الوطنية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، لا يزال الالتزام المالي للعراق غير كافٍ لمواجهة هذه التحديات بفعالية، حيث لا تحصل الوزارات الرئيسية، مثل وزارات الزراعة والموارد المائية والبيئة، على تمويل كافٍ. ويُعد نهج العراق متعدد القطاعات في الحوكمة، وخاصةً في دمج قطاعات المياه والصناعة والزراعة، خطوةً نحو عمل مناخي أكثر تنسيقاً وشمولية. كما أن تنظيم الممارسات الصناعية للحد من التلوث، كما هو موضح في مختلف القوانين والتعليمات، يُشير إلى موقف العراق الاستباقي في مواءمة أفضل الممارسات الدولية في الحوكمة البيئية

نظرة عامة: الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق

العراق من بين الدول العربية الأكثر تضرراً من التغير المناخي. تتمتع 70% من أراضي البلاد بمناخ جاف (مع هطول أمطار بمعدل يتراوح بين 50 و200 ملم سنويا). في المقابل، تتميز الأجزاء المتبقية من البلاد بطبيعة جبلية ومناخ متوسطي وسهبي (مع هطول أمطار سنوي يتراوح بين 400 و1000 ملم و200 و400 ملم على التوالي). ونتيجة لذلك، أصبح العراق مؤخرًا عرضة لظروف مناخية قاسية، بما في ذلك الجفاف والعواصف الترابية والعواصف الرملية. ومن المتوقع أن تتفاقم هذه الظروف مع ارتفاع درجة الحرارة (بين 1.9 و3.2 درجة مئوية) وانخفاض معدل هطول الأمطار السنوي بنسبة 9 في المائة بحلول عام 2050، مما سيؤدي إلى تسارع تدهور البيئة في العراق، الأمر الذي سيعيق قدرته على المضي قدمًا نحو التنمية المستدامة.

IRAQ COPY

الشكل 1. فقدان الغطاء الشجري في العراق، 2001-2023

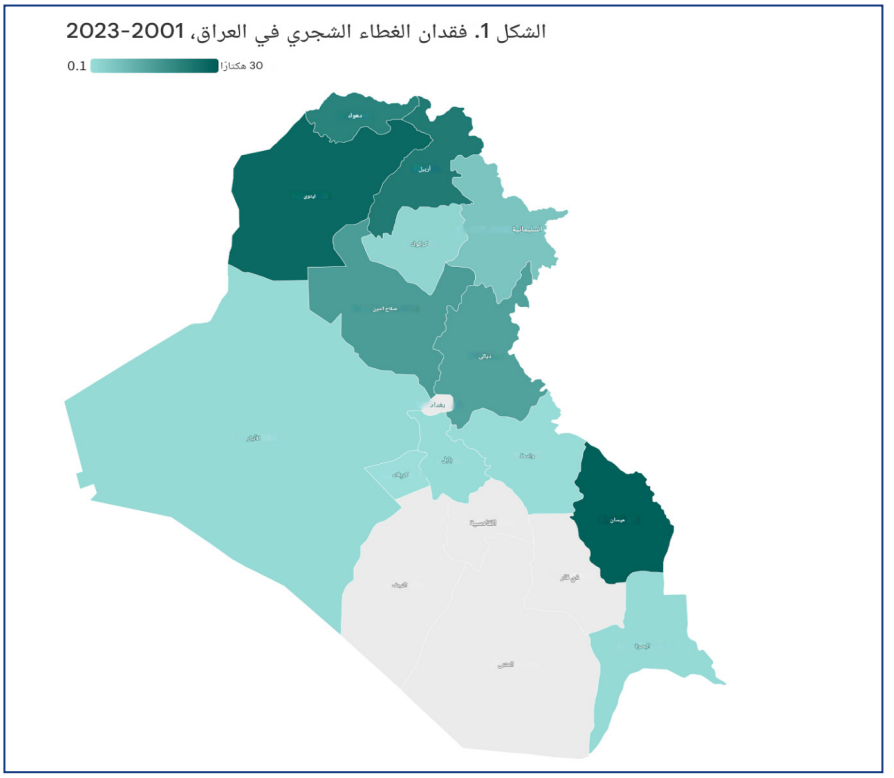

من الناحية الاقتصادية، العراق بلد ريعي يعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل، مما يجعله عرضة لمخاطر اقتصادية إضافية مع تراجع أهمية النفط كسلعة عالمية في ظل التحول نحو إزالة الكربون. وقد ساهم هذا الاعتماد في جعل العراق أحد أكبر الدول المسببة لانبعاثات غازات الدفيئة في المنطقة من حيث الانبعاثات لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتجاوز نمو الانبعاثات نمو السكان. تمثل الزراعة حوالي 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العراقي، لكنها ضرورية لأمن الغذاء في البلاد. ومع ذلك، فقد واجهت الزراعة تراجعًا منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تصحر الأراضي الصالحة للزراعة بسبب التغير المناخي. من المرجح أن يؤدي التغير المناخي إلى زيادة شحة المياه في العراق، حيث هناك حاجة ماسة

IRAQ COPY

إلى المياه للري في القطاع الزراعي. وهذا بدوره يهدد سلامة وأمن الغذاء في البلاد. وقد أدى اعتماد ممارسات ري قديمة إلى انخفاض مستوى المرونة في مواجهة الصدمات المرتبطة بالمناخ. أدت النزاعات داخل المناطق النهرية في العراق، إلى جانب النزاعات مع دول مثل إيران وسوريا وتركيا حول السيطرة على المياه - لا سيما بسبب بناء السدود الكبيرة - إلى انخفاض كبير في تدفق نهري دجلة والفرات. وقد أدى ذلك إلى قطع ما يصل إلى 70 في المائة من المياه العذبة الضرورية للزراعة، مما أثر بشكل خطير على إمدادات المياه في العراق وأثر على النمو الاجتماعي والاقتصادي بشكل عام. ويشكل الافتقار إلى قطاعات تنافسية باستثناء صناعة النفط، حيث يتركز القطاع الخاص، عائقًا أمام انتقال البلاد إلى اقتصاد متنوع. ولا يترك هيمنة القطاع العام المستمرة على الاقتصاد الرسمي العراقي، إلى جانب تاريخ من التوترات والصراعات السياسية، مجالًا لغير قطاع خاص ضعيف وغير رسمي في الغالب وبيئة أعمال ضعيفة.

يبلغ عدد سكان العراق حوالي 47 مليون نسمة، ويشكل العرب أغلبيتهم، مع وجود عدد كبير من الأكراد في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد. وعلى الرغم من ثراء البلاد بمواردها النفطية، فإن حوالي 78 في المائة من السكان يتمتعون بمستويات معيشية تتراوح بين المنخفضة والمتوسطة. ورأس المال البشري في العراق منخفض بالفعل، حيث لا تتجاوز نسبة النساء العاملات 13 في المائة. وسيكون التغير المناخي في العراق تداعيات اجتماعية واقتصادية على جميع القطاعات الاقتصادية، مع تأثير خاص على الطلب على العمالة غير الماهرة، بالإضافة إلى تأثيره على الفئات الفقيرة والضعيفة. كما أن العراق معرض أيضًا للاكتظاظ السكاني؛ فمع نمو سكاني سنوي متوقع يبلغ مليون نسمة، من المتوقع أن يصل عدد سكان البلاد إلى 80 مليونًا بحلول عام 2050، مما يعرض البلاد لمخاطر اجتماعية وبيئية عالية. ويأتي النمو السكاني العراقي على حساب الأراضي الزراعية مع توسع المناطق الحضرية لاستيعاب هذا النمو، مما يجعل القطاع الزراعي غير قادر على توفير الغذاء للسكان ويؤدي إلى أزمة غذائية حتمية.

IRAQ COPY

من الناحية السياسية، يتمتع العراق باستقرار نسبي بعد عقود من الصراعات المسلحة التي أعقبت الغزو الأمريكي عام 2003. ومع ذلك، لا يزال البلد يعاني من انقسامات عميقة ومظالم لم يتم حلها، وهي العوامل التي أشعلت احتجاجات عام 2019. وتشمل أسباب ذلك فشل الخدمات العامة، والاستياء من النظام السياسي الحالي، وتدهور البنية التحتية، وانتشار الفساد. وقد أثر تاريخ البلاد الطويل من الصراع وعدم الاستقرار على قدرات القيادة والإدارة. تعد إدارة النفط والغاز أحد الأسباب الرئيسية للنزاعات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية. وفي الوقت نفسه، يهدد التغير المناخي العقد الاجتماعي الهش بالفعل في العراق - الذي تقوضه المحسوبية والفساد والمساءلة المحدودة - من خلال تعميق التفاوتات القائمة وزيادة مخاطر الاضطرابات المدنية وهشاشة الدولة، لا سيما في ظل غياب الحوكمة الفعالة والمستجيبة.

الشكل 2. أهم صادرات العراق، 2023

(بالدولار الأمريكي)

IRAQ COPY

استراتيجية العراق للتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه

تسترشد استراتيجية العراق للمناخ بمساهمته المحددة وطنياً (NDC) واستراتيجيته الوطنية لحماية وتحسين البيئة (NSPIE). تعمل هذه الاستراتيجية على تبسيط الأهداف والبرامج الأساسية للقطاعات الحساسة للمناخ في العراق للسنوات 2024-2030، مما يساعد على إرساء الأساس لتنفيذ مساهمته المحددة وطنياً. تركز كلا الوثيقتين على تعزيز القدرات المؤسسية والتكنولوجية والبشرية والمالية لتعزيز أهداف التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه من خلال الآليات التالية:

- تحسين التنمية المؤسسية ودمج وإضفاء الطابع المحلي على الحوكمة في جميع القطاعات ذات الصلة
- تحديث إدارة الموارد لتعزيز القدرة على التكيف مع تحديات المناخ
- إشراك القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في عملية التكيف
- إنشاء اقتصاد أخضر متنوع الموارد للتخفيف من أوجه الضعف الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن المناخ

تحدد المساهمات المحددة وطنياً للعراق أهدافاً ملموسة تدعم رؤيتها لاقتصاد خالٍ من الكربون من خلال تركيز جهود التخفيف على الطاقة - بما في ذلك النفط والغاز والكهرباء والنقل، وهي القطاعات الأكثر إصداراً للانبعاثات والأكثر ربحية في البلاد، حيث يمثل النفط 85 ٪ من إيرادات ميزانية الحكومة العراقية. وقد حدد العراق هدفًا يتمثل في خفض الانبعاثات بنسبة 15 ٪ عن مستويات الانبعاثات المعتادة، بشرط الحصول على 100 مليار دولار من التبرعات الدولية، إلى جانب هدف خفض غير مشروط بنسبة 1-2 ٪ بحلول عام 2035. كما أصدرت المساهمة المحددة وطنياً هدفاً محدداً لقطاع الكهرباء للوصول إلى 12 جيجاوات من طاقة الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 من خلال زيادة استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية؛ وإصدار قوانين البناء الخضراء والذكية؛ وتشغيل تقنيات منخفضة التلوث الكربوني في قطاعي الطاقة والنقل.

كما تحدد الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة مؤشرات لرصد إنجاز الأهداف المحددة لعام 2025 و2027 و2030، ويدعو إلى

IRAQ COPY

إنشاء قواعد بيانات موحدة حول آثار ملوثات الهواء على الصحة وحدوث المخاطر الطبيعية. كما تم تحديد الموارد المائية والزراعة والنفايات والإسكان كقطاعات رئيسية توفر فرصًا لنظم طاقة نظيفة وفعالة يمكن أن تعزز المرونة الاقتصادية للبلاد وقدراتها البشرية. ومن الأمثلة على أهداف العراق لتحقيق نمو اقتصادي شامل من خلال التحول الأخضر: لامركزية إمدادات المياه وحلول الصرف الصحي على مستوى المحلي للمحافظات، وابتكار تكنولوجيا زراعية مستدامة لتحسين الأمن الغذائي، واستخدام المنتجات المحلية.

فيما يتعلق بالتكيف، تضع الدولة استراتيجيتها وفقًا لأولويتين: أولاً، تطوير بنية تحتية مستدامة لمكافحة التغير المناخي، وثانيًا، تعزيز الإدارة المؤسسية والقدرات. يتضمن النهج الرئيسي للعراق اعتماد خطط إدارة مستدامة، ولوائح مستهدفة، وتشريعات، وفحوصات للجودة - مثل تلك المتعلقة بجودة المياه والهواء أثناء العمليات الصناعية والأنشطة الزراعية. لتسهيل هذه الإجراءات، نفذت الدولة برامج البحث والتطوير والتدريب والتثقيف البيئي كجزء من جهودها الأوسع نطاقًا لبناء القدرات لمكافحة التغير المناخي.

نظرًا لأولويات الحكومة العراقية كما هو موضح في استراتيجياتها الوطنية للمناخ، تركز قاعدة البيانات هذه على الوزارات الثلاث التالية: وزارة البيئة، ووزارة الموارد المائية، ووزارة الزراعة. والأهم من ذلك، أن وزارة النفط ووزارة الكهرباء ووزارة النقل لم تنشر قوانينها على مواقعها الإلكترونية، وبالتالي لم يتم تضمينها في تحليل قاعدة البيانات. وهذا يؤكد حاجة البلاد إلى قدرات مؤسسية أكبر؛ فاللوائح المتاحة للجمهور ضرورية لتنسيق استراتيجيات فعالة عبر القطاعات ومستويات الحكومة. كما أن هذا الافتقار إلى الشفافية يخلق عقبات أمام الجهات الفاعلة غير الحكومية - بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات التنمية - التي تسعى إلى المساهمة في الجهود المناخية.

IRAQ COPY

توفير التخصيصات المالية من اجل التغير: تقييم الالتزام المالي للعراق لبناء قدرة للتكيف مع التغير المناخي

يعترف هذا التقييم المالي بالتزام العراق بتنويع اقتصاده، وهو أمر ضروري لمواجهة التغير المناخي، في أعقاب تعافيه من الإنفاق المفرط على إعادة الإعمار بعد الحرب. ومع ذلك، استمرت تخصيصات الميزانية للمؤسسات الحكومية ذات الصلة - وزارة البيئة ووزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية ووزارة النقل ووزارة الكهرباء ووزارة النفط - في التقلب. على الرغم من انخفاض حصتها من إجمالي المخصصات المالية، لا تزال وزارتان تحصلان على أعلى قدرة مالية: وزارة الكهرباء ووزارة النفط. وهذا يترك الـوزارات الأخرى مع تمويل عام غير كافٍ، لا سيما وزارتي الزراعة والموارد المائية، وكذلك وزارة البيئة، التي تلعب دوراً هاماً في التخفيف من آثار التغير المناخي. على سبيل المثال، بلغت حصة وزارة الكهرباء من إجمالي الميزانية الوطنية في عام 2016 3.8 في المائة، ثم ارتفعت بشكل كبير إلى 21.7 في المائة في عام 2020، ثم انخفضت إلى 10.74 في المائة في عام 2024. وفي حين حصلت وزارة النفط باستمرار على واحدة من أعلى المخصصات - مما يعكس الدور المركزي للقطاع باعتباره المصدر الرئيسي لإيرادات البلاد - انخفضت حصتها من 21 في المائة في عام 2017 إلى 14.79 في المائة في عام 2024. وكان الميزانية المخصصة لوزارة الزراعة أقل من 2 في المائة من عام 2016 إلى عام 2024، وحصلت وزارة الموارد المائية على أقل مخصصات: 0.4 في المائة في عام 2016، و1.08 في المائة في عام 2020، و0.75 في المائة في عام 2024. وتشكل هذه الميزانيات الصغيرة عائقًا أمام المسؤولين التنفيذيين في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية، ويمكن أن تفسر تعليق مشاريع المياه والبنية التحتية، بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي بنسبة 40 في المائة، والتي أعقبها انخفاض بنسبة 67 في المائة في إنتاجية الأعمال الزراعية وغير الزراعية.

IRAQ COPY

الشكل 3. ميزانية وزارة النفط العراقية، 2016-2024

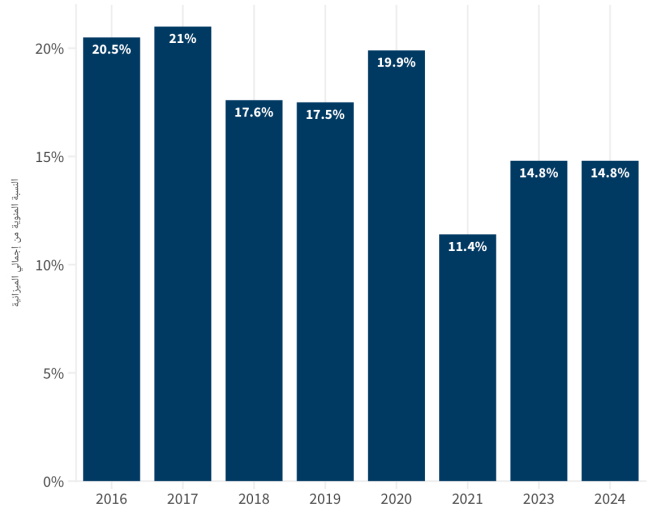

ملاحظة: تم استبعاد بيانات عام 2022 لأن وثائق ميزانية العراق من ذلك العام غير متوفرة متوفرة.

كان هناك أيضًا انخفاض في حصة التخصيص المالي لوزارة البيئة من عام 2016 إلى عام 2024. تمتعت الوزارة بنسبة 6.3 في المائة في عام 2016، والتي تم تخفيضها بشكل كبير إلى 0.08 في المائة في عام 2024. وعلى الرغم من أنه كان هناك أيضًا انخفاض في الحصة المالية لوزارة النفط مما قد يشير إلى أن الدولة تعمل على تقليل اعتمادها على النفط، إلا أن هذا الانخفاض لا يزال غير كافٍ للتنويع الاقتصادي. ولتعزيز التنويع، يمكن للعراق تعزيز دور القطاع الخاص في دعم الطاقة المتجددة والتقنيات المبتكرة. سيكون هذا أمرًا بالغ الأهمية في مساعدة البلاد على خفض استخدام غاز الميثان، الأمر الذي لن يساهم فقط في التخفيف من آثار التغير المناخي، بل يمكن أن يوفر أيضًا للعراق 600 مليون دولار يمكن أن تستفيد منها القطاعات الاقتصادية الأخرى - مثل الزراعة والموارد المائية - للعمل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والمائي.

IRAQ COPY

تحليل قاعدة البيانات: تقييم إطار عمل حوكمة المناخ في العراق

تُظهر الأدوات المؤسسية العراقية — القوانين الوزارية والتعليمات والقوانين واللوائح الداخلية — التي تم تقييمها في قاعدة بياناتنا المهام والوظائف التنظيمية وتخطيط السياسات وعمليات التنفيذ وآليات إشراك أصحاب المصلحة التي تقودها بشكل رئيسي وزارة البيئة ووزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة. تتناول هذه الإجراءات والمعايير على وجه التحديد إجراء دراسات الأثر البيئي والتقييم البيئي، والتخفيف من الممارسات الضارة في القطاعات عالية الانبعاثات، وإدارة موارد المياه والطاقة بكفاءة، وتمويل استراتيجيات المناخ، وبناء الوعي والمعرفة لدى الجمهور، ودمج القدرات المؤسسية. تستند تقييمات الحوكمة إلى المعايير التالية: العمليات السياسية (الشفافية والمساءلة والتمثيل)؛ وقدرات الفاعلين (القدرات البشرية والقدرات المالية والرقابة)؛ والولايات المؤسسية (الإدارة والأهداف).

وقد توصل الباحثان إلى أن ثمانية عشر أداة مؤسسية من أصل عشرين أداة تم تقييمها في قاعدة البيانات تتسم بالشفافية والمساءلة الكافية لتلبية معيار العمليات السياسية لدينا، مما يعني أن الأطراف المعنية وطريقة تصميم السياسة أو تطويرها أو تنفيذها موضحة بوضوح في قانون أو لائحة أو تعليمات. يحدد القانون رقم 37 لعام 2008 والقانون رقم 50 لعام 2008، والتعليمات الخاصة بالقانون رقم 3 لعام 2015، أطر عمل واضحة للإدارة والتنفيذ المستدامين بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في قطاعي المياه والنفايات وفيما يتعلق بالتخفيف من التلوث في القطاعات عالية الانبعاثات. يمكن أن تُعزى الشفافية في الحوكمة إلى حد كبير إلى الهياكل المؤسسية التي تبسط مسؤوليات الإدارة، وبنفس القدر من الأهمية، تستثمر في القدرات البشرية لتعزيز وظائف الرقابة هذه.

أظهرت 90 % من الأدوات المؤسسية التي قمنا بتقييمها رقابة كافية لتلبية معيار القدرات لدينا. على سبيل المثال، أنشأت وزارة البيئة العراقية وحدة "شرطة بيئية" بموجب القانون رقم 27 لعام 2009. وتتولى الشرطة

IRAQ COPY

مهمة مراقبة الملوثات البيئية في حالة وقوع كوارث بيئية أو طبيعية، وتنفيذ الأحكام والقرارات القضائية والإدارية الصادرة عن الوزارة.

بذلت وزارة الزراعة العراقية جهودًا لتعزيز المعرفة التقنية كوسيلة لتحسين الرقابة والإنفاذ في تنفيذ السياسات. ولتنفيذ مهمة القانون رقم 10 لعام 2013 المتمثلة في تطوير أنظمة بيئية زراعية أكثر استدامة، كُلفت الوزارة بالتعاون مع علماء من جامعات محلية وأجنبية للتحضير لإدخال تقنيات زراعية حديثة من شأنها أن تساعد العراق على تحسين الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي. وقد روج العراق بشكل خاص للقدرات البشرية - من خلال الدعوة إلى تنفيذ برامج التوعية البيئية في المدارس وورش العمل والندوات والمؤتمرات لصانعي السياسات - فيما يتعلق بالتخفيف من آثار التغير المناخي وتحقيق أهداف خفض الانبعاثات والحد منها. على الرغم من اهتمام هذه السياسات الزراعية بالتخفيف والتكيف، لا يوجد أي قانون يربط بشكل خاص إجـراءات التكيف وبناء القدرة على الصمود بالمخاطر المناخية والضعف، باستثناء قانون واحد يهدف إلى تحسين القدرات التنظيمية للوزارة لتحقيق الأمن الغذائي. إن استبعاد المخاطر المناخية والضعف من لغة صنع السياسات ينتقص من مسؤوليات البلاد في تحقيق أهدافها المناخية الوطنية.

في حين أن التكيف لا يستهدف سوى 60 في المائة من الإطار التنظيمي للعراق، فقد اتخذت البلاد خطوات لتقسيم الرقابة على أساس الخبرة القطاعية؛ ويعد التمثيل الحكومي متعدد القطاعات ومتعدد المستويات عنصراً أساسياً لبناء قدرات تكيفية فعالة وطويلة الأجل على الصعيدين الوطني والمحلي. على سبيل المثال، تتطلب مسألة تلوث الموارد المائية في العراق بسبب الأنشطة الصناعية التي تهدد بالتالي الإنتاج الزراعي المستدام والأمن الغذائي اتباع نهج حوكمة متكامل بين قطاعات المياه والصناعة والزراعة، كما هو موضح في القانون رقم 27 لعام 2009.

يشير التكامل أيضًا إلى الحوكمة المحلية والإقليمية، وهو ما يتناوله الإطار التنظيمي العراقي. تحدد سياسات العراق مهام الرقابة والإدارة للسلطات البلدية في قطاع النفايات وقطاعي الطاقة والصناعة لفحص حالات التلوث الخطير وانتهاكات الانبعاثات. ومع ذلك، في حين أن 19 من

IRAQ COPY

أصل 20 من الولايات المؤسسية في قاعدة بيانات العراق تفي بمعيار "التمثيل" الخاص بنا، فإن ولاية واحدة فقط في قاعدة البيانات (إنشاء وزارة الموارد المائية) تنص صراحة على خطط لإشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في عملية صنع السياسات.

إلى جانب صنع السياسات والإشـراف من قبل أصحاب المصلحة المتعددين، تعد البنية التحتية المقاومة لالتغير المناخي واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على المدى الطويل من المكونات الرئيسية لمقياسنا للقدرة على التكيف، والتي لم يرد ذكرها إلا قليلاً في إطار السياسة العامة للعراق. على سبيل المثال، يكشف تقرير استراتيجية العراق الوطنية لحماية وتحسين البيئة العراقي عن خطط لتنفيذ استراتيجية للحد من مخاطر الكوارث، لكن البلاد لم تصدر هذه الخطة بعد، ولا يوجد إطار مؤسسي قائم لدعم إدارة الكوارث. وينطبق الشيء نفسه على قطاع النقل في العراق، الذي يعتبر مسارًا رئيسيًا لخفض الانبعاثات وفقًا للمساهمات المحددة وطنيا واستراتيجية العراق الوطنية لحماية وتحسين البيئة، ولكنه لا يعامل على هذا النحو من قبل هياكل الحوكمة الحالية. يعد التكيف أولوية بالنسبة للعراق؛ ومع ذلك، لا تزال التباينات بين القوانين الوزارية واللوائح والاستراتيجيات الوطنية تشكل عقبات أمام القدرة التنظيمية وبالتالي أمام التكيف على المدى القصير والطويل.

لا تنص أي من التفويضات المؤسسية في العراق على جداول زمنية محددة - طويلة الأجل أو قصيرة الأجل - للخطط المقترحة (اعتبرنا أن "الطويلة الأجل" هي الأهداف المحددة لتحقيقها بحلول 2050-2060 و"القصيرة الأجل" هي الأهداف المحددة لتحقيقها بحلول 2030). إن عدم وجود جداول زمنية يضعف بطبيعة الحال مسارات المساءلة. ونظراً لأن نصف اللوائح الواردة في قاعدة البيانات فقط تتضمن تدابير مساءلة سليمة، يمكن للعراق أن يستفيد بشكل كبير من تصميم ممارسات مساءلة واضحة وشفافة لجميع مراحل عملية تنفيذ السياسات والمشاريع. تركز استراتيجيات المساءلة في العراق على آليات الوقاية، مثل فرض الإبلاغ عن انتهاكات الانبعاثات والتأثيرات البيئية والموارد والصحة للزراعة الصناعية وأنشطة إدارة النفايات، إلى جانب التقييمات المؤسسية اللاحقة.

IRAQ COPY

ومع ذلك، فإن هذه الآليات، التي تهدف إلى منع الخروقات، لا تدعمها إجراءات تصحيحية عند حدوث أوجه قصور. على سبيل المثال، لا ترافق طلبات الـوزارات للحصول على تقارير متابعة حول الخطط المحتملة للتخفيف من الآثار الضارة بعد الانتهاكات - الموضحة في القانون رقم 27 لعام 2009 - واقتراحات تنفيذ توصيات الخبراء لتحسين إدارة الموارد - الموضحة في القانون رقم 2 لعام 2014 - أنظمة للإشراف المستمر لضمان الامتثال في المستقبل. هذه الأنظمة ضرورية لتمكين المرونة الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة التغير المناخي من خلال التنفيذ الفعال للسياسات. وبالمثل، يمكن للعراق تعزيز الإنفاذ من خلال إدخال حوافز مالية قوية - مثل التعريفات الضريبية أو الإعانات أو المنح أو الاستثمارات - والتي، بخلاف الموافقة على القروض للمزارعين من أجل التنمية الزراعية بموجب القانون رقم 28 لعام 2009، غائبة بشكل ملحوظ في إطار حوكمة المناخ الحالي.

الخلاصة

يواجه العراق مجموعةً من التحديات متعددة الجوانب، يتفاقم أثرها بفعل التغير المناخي، مما يهدد استقراره البيئي والاجتماعي والاقتصادي. إن اعتماد البلاد المفرط على النفط كمحرك اقتصادي رئيسي، بالإضافة إلى مواطن الضعف الناجمة عن التغير المناخي، مثل ندرة المياه وتصحر الأراضـي، يضع العراق في مفترق طرق حرج. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها من خلال استراتيجيات وطنية، مثل المساهمات الوطنية المحددة وطنياً والاستراتيجية الوطنية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، لا يزال الالتزام المالي للعراق غير كافٍ لمواجهة هذه التحديات بفعالية، حيث لا تحصل الـوزارات الرئيسية، مثل وزارات الزراعة والموارد المائية والبيئة، على تمويل كافٍ. ويُعد نهج العراق متعدد القطاعات في الحوكمة، وخاصةً في دمج قطاعات المياه والصناعة والزراعة، خطوةً نحو عمل مناخي أكثر تنسيقاً وشمولية. كما أن تنظيم الممارسات الصناعية للحد من التلوث، كما هو موضح في مختلف القوانين والتعليمات، يُشير إلى موقف العراق

IRAQ COPY

الاستباقي في مواءمة أفضل الممارسات الدولية في الحوكمة البيئية. مع ذلك، فإن الأطر المؤسسية للبلاد، وإن كانت جديرة بالثناء في بعض المجالات، لا تزال تفتقر إلى الشفافية والمساءلة وآليات إدارة الكوارث الشاملة اللازمـة لتحقيق المرونة على المدى الطويل. ولكي يتمكن العراق من تجاوز تعقيدات التغير المناخي وتحقيق أهدافه في التنمية المستدامة، سيحتاج إلى إعطاء الأولوية لتعزيز القدرات المؤسسية، والاستثمار المالي في المرونة المناخية، وبذل جهود متضافرة لتنويع اقتصاده بعيدًا عن النفط.

IRAQ COPY

الملاحظات:

- العراق في سباق محموم مع الزمن لتعزيز قدراته المؤسسية للتكيف مع التغير المناخي واثاره التي تهدد الوجود الإنساني لمواطنيه على هذه الأرض, فتظافر عوامل مثل الجفاف والتصحر وشحة المياه مع ضعف البنى التحتية وغياب التخصيصات المالية اللازمة لمواجهة اثار التغير المناخي سيكون من شأنه تقويض الامن الغذائي والمجتمعي في البلاد وتغذية موجات نزوح سكانية مستمرة من الأرياف الى مراكز مدن تعاني في الأساس من غياب في الخدمات الأساسية ومن الارتفاع في مستويات البطالة.
- رفع التخصيصات المالية للوزارات التي يرتبط عملها بمجال التكيف مع التغيرات المناخية والبيئية مثل وزارة البيئة ووزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة لرفد امكانياتها وتغطية احتياجاتها الضرورية لخزن المياه وبناء السدود والحد من الهدر المائي واستخدام التقنيات الزراعية الحديثة, عـلاوة على تقديم التسهيلات والدعم اللازم للقطاع الخاص للاستثمار في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- في ميدان دبلوماسية المياه, يحتاج العراق الى يناط الملف التفاوضي المتعلق بحصص العراق من الاطلاقات المائية القادمة من تركيا وايـران الى فريق من المختصين والفنيين والخبراء من مختلف الـوزارات المعنية مثل وزارة الخارجية وزارة الموارد المائية بالإضافة الى مستشارية الامن القومي, على ان يحظى هذا الفريق باستقلالية تامة وان يتمتع بالاستقرار الوظيفي التام الذي ينأى به عن التغيرات التي تطرأ على الكابينات الحكومية المتعاقبة.

IRAQ COPY

العراق على الحياد في الصراع الإقليمي

الكاتب:

نيل كويليام

وهو متخصص في الشؤون الخارجية يتمتع بخبرة واسعة في تقديم الاستشارات للمسؤولين الحكوميين والعملاء من القطاع الخاص في مجالي الجغرافية السياسية وقضايا الطاقة.

المصدر:

مؤسسة اوبزرفر للأبحاث ORF

التاريخ:

8 تموز 2025

ترجمة وتحرير:

نصر محمد علي

ملخص تنفيذي

مع اقتراب العراق من الانتخابات المزمع اجراؤها في تشرين الثاني / نوفمبر، سيكون من المهم مراقبة التفاعل بين السياسة الداخلية والحركيات الإقليمية المتغيرة، فقد يكون ضبط النفس الحالي لقوات الحشد الشعبي الحالي مؤقتاً، ولاسيما إذا تجدد أوار الصراع بين الكيان الصهيوني وإيران، أو إذا ما انخرطت القوات الأمريكية في اتون هذا الصراع انخراطاً أوثق. ومع ذلك، فان تلاقي الضغوط الانتخابية مع تراجع النفوذ الإيراني وولادة بيئة إقليمية جديدة، يوفر لبغداد فرصة نادرة لتكريس استقلالها السياسي على نحو أكبر. إن قدرة قادة العراق على اغتنام هذه اللحظة لتعزيز مؤسسات الدولة وإعادة ترسيم ميزان العلاقات الخارجية، لايحدد مسار البلاد فحسب، بل ودورها في المنطقة الجديدة ايضاً.

في خضم مواجهة الكيان الصهيوني مع إيران وحملتها الأوسع ضد «محور المقاومة» بقي العراق خارج الدائرة الضوء إلى حد كبير. ومع تراجع النفوذ الإقليمي لإيران تحت وطأة الضغوط المستمرة من الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، بدأت الفصائل العراقية المتحالفة مع طهران بإعادة تقييم مواقفها، مفضلةً ضبط النفس على المواجهة، ومقدمةً البقاء السياسي على الولاء الأيديولوجي، ومع اقتراب موعد الانتخابات وتغير الديناميات الإقليمية، يركز اللاعبون السياسيون في العراق على إدارة الشؤون الداخلية، ويبدون اهتماماً أقل بما يجري في الجوار.

لقد كان العراق بمثابة المتفرج في الصراع بين الكيان الصهيوني وإيران. فعلى الرغم من العمليات العسكرية المستمرة للكيان الصهيوني في غزة، ودأبه الممنهج، لتقويض قدرات حزب الله في لبنان، والغارات الجوية المنتظمة في سوريا، وصولاً إلى الصراع المفتوح مع إيران، فقد تجنب العراق الانجرار إلى هذه المواجهة الإقليمية المتصاعدة. فالعراق الذي عانى من عقدين من الحرب والاحتلال وعدم الاستقرار السياسي منذ عام 2003، بقي حتى الآن على الحياد، ومع ذلك أعربت فصائل الحشد الشعبي الموالية لإيران في

العراق من دعمها لطهران. فقد أكد المتحدث باسم عصائب أهل الحق جواد الطليباوي، ولاءه للمرشد الأعلى الإيراني، محذراً واشنطن من عواقب الانحياز لتل ابيب. وأصدرت كل من عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله بيانات تشير إلى استعدادهما لمواجهة القوات الأمريكية إذا ما تدخلت عسكرياً لصالح الكيان الصهيوني. وقد اتخذت الولايات المتحدة قراراً بشن عملية «مطرقة منتصف الليل» في 21 حزيران / يونيو 2025، حيث استهدفت ثلاثة مواقع نووية إيرانية وهي: فوردو، ونطنز، وأصفهان، بواسطة قاذفات القنابل من طراز Spirit B-2 وصواريخ توماهوك التي اطلقت من غواصات.

ان احجام الحشد الشعبي عن الرد على الضربات الأمريكية ضد إيران يعد أمراً مفاجئاً للغاية، نظراً لسجله الحافل في استهداف الأفراد والقواعد والمصالح الأمريكية في أنحاء المنطقة كافة. فمنذ تصاعد التوترات الإقليمية غداة هجوم حماس على الكيان الصهيوني في 7 تشرين الأول / أكتوبر عام 2023، شنت الجماعات المسلحة الموالية لإيران أكثر من 180 هجوماً ضد القوات الأمريكية في العراق وسوريا والأردن. ومن أبرز هذه الهجمات الضربة القاتلة في الأردن التي نفذتها كتائب حزب الله، وهي فصيل رئيس في الحشد وشقيق المقاومة الإسلامية في العراق، والتي اسفرت عن مقتل ثلاثة أمريكيين وإصابة 40 آخرين، وذلك في قاعدة الخدمات اللوجستية Tour 22 في الأردن بتاريخ 28 كانون الثاني / يناير عام 2024. وقد استهدفت أيضاً السفارة الأمريكية في بغداد، وقاعدة أربيل الجوية، وعدة مواقع في إقليم كوردستان مراراً خلال عام 2023.

وفي ضوء هذا السجل فان صمت الفصائل بعد ضربات 21 حزيران / يونيو لايعد خروجاً عن المألوف فحسب، بل يحمل في ثناياه دلالات سياسية عميقة. ويمكن تفسير هذا التراجع من خلال ضعف «محور المقاومة» الذي تتزعمه إيران. فقد اعتمدت طهران في استراتيجيتها الدفاعية المتقدمة، التي وضع أسسها قائد فيلق القدس الراحل قاسم سليماني، على شبكة من الجماعات المسلحة مثل حزب الله، وعصائب أهل الحق، وكتائب حزب الله، والحوثيين، لبسط نفوذها وتهديد أمن الكيان الصهيوني. وفرض هذا المحور، بعد حرب 2006 بين الكيان الصهيوني وحزب الله، قيوداً على حرية حركة الكيان الصهيوني وأجبرها على حصر عملياتها في غزة والضفة الغربية.

غير أن الحملة التي شنها الكيان الصهيوني غداة 7 تشرين الأول / أكتوبر عام 2023، التي استهدفت استعادة الردع، وجاءت نتيجة سنوات من التخطيط وجمع المعلومات الاستخبارية، سرعان ما أفضت الى تفكيك عناصر رئيسة من هذه الشبكة: فقد تعرض حزب الله لضربات قاصمة، وسحقت حماس، وتلقى الحوثيون ضربات موجعة. كما أن انهيار نظام الأسد في سوريا، الذي مثل لمدة طويلة حجر الزاوية في استراتيجية إيران الإقليمية، قد أدى إلى قطع خطوط الإمداد الحيوية لحزب الله والجماعات المتحالفة الأخرى. ومن ثم، فان الجماعات الموالية لإيران في العراق ليست في موقع يمكّنها من مواجهة الولايات المتحدة أو الكيان الصهيوني. وإلا فإنها ستواجه التهديد الوجودي ذاته الذي يواجهه نظراؤها في «محور المقاومة». أضف إلى ذلك، ان الكيان الصهيوني قد فرض سيادة جوية على الجمهورية الإسلامية، وأجبرت القيادة الإيرانية على قبول وقف إطلاق النار، الأمر الذي يمنح الكيان الصهيوني حرية العمل وقدرة عملياتية لضرب فصائل الحشد الشعبي الموالية لإيران متى شاءت.

وقد شكلت الحملة التي شنها الكيان الصهيوني التي استمرت 12 يوماً من الضربات المركزة ضد إيران، نقطة تحول مهمة في ميزان القوى الإقليمي. فهذا الإنجاز، إلى جانب نجاح الكيان الصهيوني في جذب الولايات المتحدة إلى ساحة الصراع، اماط اللثام عن هشاشة الموقف الدفاعي الإيراني، وأدخل تهديداً مستمراً على البنية الأمنية لطهران. وفي المستقبل المنظور، من غير المرجح أن يُنظر إلى إيران بوصفها تهديداً كبيراً لأمن الكيان الصهيوني، وهو تحول ستكون لها انعكاسات استراتيجية واسعة في أنحاء الشرق الأوسط كافة.

لقد تضاءل نفوذ إيران في المنطقة بنحو ملحوظ. فقد تقلصت قدرتها على بسط نفوذها والتأثير في نتائج السياسات في الدول المجاورة، التي كانت تمثل حجر الزاوية في استراتيجيتها الإقليمية، بفعل النكسات العسكرية، وتراجع قوة الجماعات الحليفة، وانهيار الشراكات الاستراتيجية الرئيسة. ونتيجة لذلك، باتت طهران تواجه قيوداً متزايدة في استعمال شبكاتها للتأثير في السياسات الداخلية لدول مثل العراق ولبنان وسوريا.

كما أن ضعف الموقف الإقليمي لإيران يعيد تشكيل الحسابات السياسية الداخلية للحشد الشعبي، فمع تراجع قدرة طهران على بسط نفوذها، بدأت

الفصائل المتحالفة معها في العراق بإعادة ضبط استراتيجياتها، ولاسيما في ظل تصاعد التدقيق الشعبي الداخلي. وقد رفعت الانتخابات البرلمانية المقرر اجراؤها في تشرين الثاني / نوفمبر عام 2025 من وتيرة الرهانات. إذ ان الانخراط العسكري العلني ينفر الناخبين الذين انهكتهم سنوات من عدم الاستقرار وهيمنة الجماعات المسلحة. وعوضاً عن المواجهة يبدو أن فصائل الحشد الشعبي تفضل التماسك السياسي على المواجهة، وتسعى إلى ترسيخ نفوذها عبر صناديق الاقتراع وليس عبر ساحة المعركة.

تؤثر هذه المعادلة الجديدة أيضاً على موقف العراق الخارجي، ولاسيما في علاقاته مع الولايات المتحدة ودول الخليج العربية. فقد سعت بغداد للحفاظ على توازن دقيق، متجنبةً الانحياز الصريح لواشنطن أو طهران، بيد أن تراجع النفوذ الإقليمي لإيران أوجد مجالاً دبلوماسياً جديداً. فقد رحب المسؤولون الأمريكيون، بهدوء، بضبط النفس الذي أبداه الحشد الشعبي، وفسروه على أنه مؤشراً على أن القيادة السياسية في العراق بدأت تكتسب تأثيراً أكبر على الفاعلين المسلحين. وفي الوقت ذاته، تراقب دول الخليج، وعلى رأسها السعودية والإمارات العربية المتحدة، عن كثب أي مؤشرات على أن العراق قد يبتعد أكثر عن فلك إيران. وفي حين أن مثل هذا التحول مايزال في مراحله الأولية، فان اللحظة الراهنة تمثل فرصة لبغداد لإعادة تأكيد سيادتها وإعادة صياغة علاقاتها الإقليمية.

مع اقتراب العراق من الانتخابات المزمع اجراؤها في تشرين الثاني / نوفمبر، سيكون من المهم مراقبة التفاعل بين السياسة الداخلية والحركيات الإقليمية المتغيرة، فقد يكون ضبط النفس الحالي لقوات الحشد الشعبي الحالي مؤقتاً، ولاسيما إذا تجدد أوار الصراع بين الكيان الصهيوني وإيران، أو إذا ما انخرطت القوات الأمريكية في اتون هذا الصراع انخراطاً أوثق. ومع ذلك، فان تلاقي الضغوط الانتخابية مع تراجع النفوذ الإيراني وولادة بيئة إقليمية جديدة، يوفر لبغداد فرصة نادرة لتكريس استقلالها السياسي على نحو أكبر. إن قدرة قادة العراق على اغتنام هذه اللحظة لتعزيز مؤسسات الدولة وإعادة ترسيم ميزان العلاقات الخارجية، لايحدد مسار البلاد فحسب، بل ودورها في المنطقة الجديدة ايضاً.

IRAQ COPY

الملاحظات:

تسلط المقالة الضوء على الوضع الراهن للعراق في ظل التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة، والتي يرى الكاتب أن هذه الظروف تتيح للعراق فرصة نادرة لتعزيز سيادته الوطنية وإعادة ضبط العلاقات الإقليمية على أسس أكثر استقلالية وواقعية. وفي ضوء المعطيات الحالية لابد للحكومة العراقية أن تضع في الحسبان النقاط التالية:

- تبني سياسة خارجية متوازنة ترتكز على حماية المصالح الوطنية، وتطوير علاقات إيجابية مع الفواعل الإقليمية والدولية كافة.
- تعزيز قدرات الجيش واصلاح الأجهزة الأمنية بما يضمن احترافية الأداء والالـتـزام ببسط سلطة الدولة وتعزيز سياداتها على المؤسسات الأمنية كافة.
- الاستعداد للسيناريوهات الأمنية المحتملة عبر وضع خطط طوارئ شاملة تتعامل مع أي تصعيد أو تقلبات في الأوضاع الإقليمية. ولابد في هذا السياق من الاستعداد لسيناريو «أسوأ الاحتمالات» لمواجهة تصعيد عسكري إقليمي أو داخلي أو أي تداعيات قد تنجم عن انهيار التوازنات القائمة.

البراغماتية تؤطر الموقف العراقي تجاه سوريا ما بعد الأسد

الكاتب:

جورجيو كافيرو

أستاذ مساعد في جامعة جورج تاون، وزميل مساعد في مؤسسة مشروع الأمن الأمريكي

المصدر:

المركز العربي / واشنطن دي سي

التاريخ:

1 تموز 2025

ترجمة وتحرير:

فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

سرعان ما تكيفت القيادة العراقية مع واقع" سوريا الجديدة". وأعاد كبار المسؤولين العراقيين صياغة خطابهم للإشارة إلى دعمهم للانتقال في سوريا وإرساء الأسس لعلاقات مستقرة، متخذين موقفًا حذرًا وودودًا تجاه القيادة الجديدة. وعززت التبادلات الدبلوماسية المستمرة والمبادرات الحذرة من حكومة الشرع هذا النهج، حيث سعى النظام السوري الجديد إلى طمأنة العراق بشأن التزامه بحماية الأقليات الدينية والعرقية في سوريا والحفاظ على علاقات سلمية مع الدول المجاورة. يتمثل التحدي الذي تواجهه بغداد في التعامل البنّاء مع دمشق، مع مراعاة طيف واسع من وجهات النظر العراقية بشأن سوريا ما بعد البعث. ويتطلب هذا التوازن سياسة خارجية عراقية تتفاعل بحكمة مع الأحداث المتلاحقة في سوريا، وتسعى بشكل استباقي إلى صياغة نتائج تخدم مصالح العراق على المدى الطويل.

يشارك العراق سوريا حدودًا طولها 375 ميلًا، وله مصلحة كبيرة في نجاح مسار التحول في البلد الجار بعد سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر 2024. واليوم، وعلى الرغم من خلافاتهما السياسية والأيديولوجية، تلتزم بغداد ودمشق بتعزيز العلاقات بينهما. وهذا نهج براغماتي يعترف بالتهديدات الأمنية العابرة للحدود التي تواجه البلدين، بما في ذلك عودة ظهور ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش). ومع ذلك، من المرجح أن يؤدي الماضي الجهادي للرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع، فضلاً عن التوترات الجيوسياسية المرتبطة بإيران، إلى تعقيد العلاقات العراقية-السورية.

رد الفعل على سقوط الأسد والتكيف مع الواقع الجديد في سوريا

أدى انهيار نظام الأسد إلى إثارة قلق المسؤولين العراقيين. على الرغم من التوتر في العلاقات الثنائية بين البلدين خلال فترة ولاية رئيس الوزراء العراقي الاسبق نوري المالكي (2006-2014) - الناجم عن اتهماته في عام 2009 لسوريا بإيواء إرهابيين أجانب مسؤولين عن تنفيذ هجمات مميتة في العراق - إلا أن بغداد انضمت في النهاية إلى "محور المقاومة"

بقيادة إيران ودعمت الأسد في الحرب الأهلية السورية التي بدأت في عام 2011. كما انضم العراق إلى الأسد في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية بعد صعوده في العراق وسوريا بعد بضع سنوات، عندما احتل التنظيم الجهادي أراضٍ شاسعة في كلا البلدين. ونظرا لوجود قاسم مشترك مع دمشق يتمثل في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية والتوافق العراقي مع إيران، أعاد رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني تأكيد دعم العراق للأسد قبل أسبوع واحد فقط من قيام تحالف المتمردين بقيادة هيئة تحرير الشام (HTS) بالإطاحة بالنظام البعثي في دمشق.

قبل أيام قليلة من سقوط الأسد، سعت حكومة الإنقاذ السورية المتحالفة مع هيئة تحرير الشام إلى تخفيف التوترات مع حكومة السوداني من خلال إصدار بيان موجه إلى بغداد يؤكد على العلاقات التاريخية العميقة بين السوريين والعراقيين ويحث القادة العراقيين على عدم اعتبار هجوم المتمردين على دمشق تهديدًا لبلادهم. على الرغم من هذه المبادرة، حافظ العراق على وجهة نظره بأن الشرع وجميع المتمردين الآخرين الذين يقاتلون نظام الأسد إرهابيون. لم يكترث الشرع بذلك، وواصل مساعيه الدبلوماسية، مناشداً العراق بشكل مباشر، وخاصة الفصائل المسلحة الشيعية التابعة لقوات الحشد الشعبي، الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية السورية. ووصف مخاوف بغداد من امتداد الصراع السوري إلى العراق بأنها "لا أساس لها من الصحة".

وفي الوقت الذي كان فيه النظام البعثي يشارف على الانهيار، عبر حوالي 200 مسلح عراقي مؤيد للأسد إلى سوريا للدفاع عن حكمه. لكن غالبية الفصائل المسلحة الشيعية العراقية لم تفعل ذلك، واختارت البقاء على الجانب العراقي من الحدود لحماية العراق من أي تداعيات مزعزعة للاستقرار ناجمة عن الأحداث في سوريا. من المرجح أن هذا القرار استند إلى تقييم مفاده أن أي محاولة لدعم حكومة الأسد ستكون عقيمة في ضوء التقدم السريع للمتمردين نحو دمشق. كما أدرك العراق أن إيران إما غير راغبة أو غير قادرة على تقديم المستوى اللازم من الدعم لشن هجوم مضاد فعال ضد هيئة تحرير الشام وحلفائها.

ومع ذلك، بعد استيلاء هيئة تحرير الشام على دمشق، سرعان ما تكيفت القيادة العراقية مع واقع" سوريا الجديدة". وأعاد كبار المسؤولين العراقيين صياغة خطابهم للإشارة إلى دعمهم للانتقال في سوريا وإرساء الأسس لعلاقات مستقرة، متخذين موقفًا حذرًا وودودًا تجاه القيادة الجديدة. وأظهرت إعادة الجنود السوريين الذين فروا عبر الحدود إلى العراق وزيارة رئيس المخابرات العراقية حميد الشطري إلى دمشق بعد أقل من ثلاثة أسابيع من سقوط الأسد التزام بغداد العملي بالتعامل مع سلطات سوريا بعد سقوط نظام البعث. عززت التبادلات الدبلوماسية المستمرة والمبادرات الحذرة من حكومة الشرع هذا النهج، حيث سعى النظام السوري الجديد إلى طمأنة العراق بشأن التزامه بحماية الأقليات الدينية والعرقية في سوريا والحفاظ على علاقات سلمية مع الدول المجاورة. وقد خففت هذه الجهود بعض المخاوف في بغداد بشأن النظام السياسي الجديد في دمشق، على الرغم من أن الحكومة العراقية لا تزال تشعر بالقلق بشأن كيفية تطور الأحداث في سوريا، وكذلك بشأن ماضي الشرع مع تنظيم القاعدة. بالإضافة إلى ذلك، بعد أن تحملت العديد من الأطراف العراقية تكاليف باهظة لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية بعد صعوده في عام 2014، يخشى العديد من الفاعلين العراقيين من عودة نفوذ المتطرفين في سوريا بقيادة الشرع. وقد ازدادت هذه المخاوف في ضوء تفجير الكنيسة في دمشق في 22 يونيو 2025، الذي أعلنت جماعة سرايا أنصار السنة (جماعة غامضة مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية) مسؤوليتها عنه.

الانقسامات في العراق

تعد مسألة كيفية التعامل مع سوريا ما بعد الأسد مسألة خلافية داخل العراق. في الواقع، لكل من الأطراف السياسية الأربعة الرئيسية في العراق وجهات نظر مختلفة.

الطرف الأول، وهو الدولة العراقية بقيادة رئيس الوزراء السوداني، يفضل تحالف بغداد مع قطر والمملكة العربية السعودية في دعم التطبيع مع سوريا. في 17 أبريل 2025، وبمبادرة قطرية، التقى السوداني

بالشرع في الدوحة للمرة الأولى منذ الإطاحة بالأسد. وقد أبرز هذا اللقاء التاريخي ليس فقط جهود القيادة السورية الجديدة لإعادة الانخراط مع الأطراف الإقليمية، بل أيضاً سعي الدولة العراقية لإقامة علاقات صحية مع جميع جيرانها. قبل الاجتماع، أبدت حكومة السوداني دعمها للشرع من خلال الدعوة إلى رفع جميع العقوبات الغربية على سوريا وإنهاء العدوان الإسرائيلي على البلاد.

الفاعل الثاني، الفصائل الشيعية المتحالفة مع إيران، بما في ذلك الجماعات المسلحة التابعة لمحور المقاومة، تحمل شكًا عميقًا تجاه الشرع. تربط جماعات مثل عصائب أهل الحق الشرع بتفجير 22 فبراير 2006 مرقد الامام الحسن العسكري الذي يقدسه الشيعة في سامراء بالعراق، وهو حدث مروع كان بداية انزلاق العراق إلى الحرب الأهلية والتي شهدت جرائم قامت بها الفصائل المسلحة ضد العراقيين. يعتقد العديد من الفاعلين الشيعة أن هيئة تحرير الشام تحمل أوجه تشابه مقلقة مع تنظيم الدولة الإسلامية. وإذ تشعر هذه الجماعات بالاستياء من سقوط الأسد، فإنها تنظر إلى صعود الشرع إلى السلطة على أنه نتيجة لمؤامرة تغيير النظام التي دبرتها الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا لتغيير ميزان القوى في المنطقة. ووفقًا لهذا الرواية، يبدو الشرع وكيلًا لواشنطن وتل أبيب وأنقرة.

أعربت بعض الشخصيات السياسية الشيعية، مثل يوسف الكلابي، عضو البرلمان المنتمي إلى الإطار التنسيقي الشيعي، عن معارضتها الشديدة لاحتمال زيارة الشرع للعراق. في الواقع، أرسل مجلس النواب العراقي، وهو مجلس يهيمن عليه الشيعة، رسالة إلى مكتب المدعي العام في بغداد يدعو فيها إلى التحقيق في تورط الشرع في تنظيم القاعدة في العراق خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ويطالب باعتقاله إذا ما وطأت قدمه الأراضي العراقية. بالنسبة لهؤلاء الفاعلين الشيعة، لا تزال مسألة مسؤولية الشعار عن الأحداث في العراق دون حل. من المرجح أن إدراك الشرع لهذه المشاعر أثر على قراره بعدم حضور قمة الجامعة العربية في بغداد في مايو 2025، وإرسال وزير خارجيته، أسعد الشيباني، لتمثيل دمشق بدلاً منه.

أما المجموعة الثالثة، وهي الفصائل السنية في العراق، فتؤيد في الغالب تطبيع علاقات بغداد مع دمشق ما بعد البعث. ويتوافق موقفها مع موقف عواصم دول مجلس التعاون الخليجي، التي تعتقد أن هذه الاستراتيجية ستقرب العراق من الدول العربية وتضعف نفوذ إيران. خميس الخنجر، زعيم تحالف السيادة الموالي للسنة، هو أحد السياسيين السنة الذين أيدوا انخراط السوداني مع الحكومة السورية الجديدة، مشيدًا بالاجتماع بين السوداني والشرع في الدوحة باعتباره "خطوة مهمة".

أخيرًا، في حين أن الأحزاب الكردية في حكومة إقليم كردستان تدعم بشكل عام تحسين العلاقات بين العراق وسوريا، فإنها تعتقد أن أي تطبيع مع دمشق يجب أن يؤدي إلى تحسين أوضاع السكان الأكراد في سوريا. تعد المنافسة التركية-الإيرانية في السياسة الكردية عاملاً مهمًا في اختلاف مواقف الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني تجاه سوريا ما بعد الأسد. في 11 أبريل 2025، في منتدى أنطاليا للدبلوماسية في تركيا، التقى نيجرفان بارزاني، الرئيس الثاني لإقليم كردستان، بالشرع، وأعرب عن "دعمه المستمر" للزعيم السوري الجديد، وأشاد بـ "نهجه الشامل"، وأعاد تأكيد "التزامهما المشترك" بمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. بارزاني هو زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) الصديق لتركيا، والذي تعتبر علاقته بأنقرة عاملاً مهماً. على النقيض من ذلك، حث بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) الصديق لطهران، على اتخاذ موقف أكثر حذراً وانتظارياً تجاه سوريا ما بعد الأسد. وفي كلمة ألقاها في حوار بغداد الدولي في فبراير 2025، شدد طالباني على أن" الدول الغربية يجب أن تكون أكثر حذراً وتقدم المزيد من الضمانات لرعاية المسيحيين والعلويين والدروز في سوريا". وأضاف أن الدستور السوري الجديد يجب أن يُصاغ مع الاعتراف الكامل بحقوق هذه الأقليات والمجتمعات.

ويضاف إلى هذه الديناميات المعقدة الانتخابات البرلمانية المقبلة في العراق، المقرر إجراؤها في 11 نوفمبر 2025. وليس من الواضح بعد الدور الذي ستلعبه قضية علاقات العراق مع سوريا ما بعد الأسد في تشكيل نتائج الانتخابات. وقد يؤدي استمرار العداء بين إسرائيل وإيران

IRAQ COPY

إلى دفع القضايا المتعلقة بسوريا إلى هامش الحملة الانتخابية. ومع ذلك، إذا استمر وقف إطلاق النار بين إسرائيل وإيران، فقد تبرز مسألة دور العراق في مستقبل سوريا كقضية مهمة في السياسة العراقية، حيث يقدم المرشحون رؤى متنافسة لسياسة العراق تجاه سوريا.

المصالح الوطنية العراقية في سوريا مستقبلا

يتمثل التحدي الذي تواجهه بغداد في التعامل البنّاء مع دمشق، مع مراعاة طيف واسع من وجهات النظر العراقية بشأن سوريا ما بعد البعث. ويتطلب هذا التوازن سياسة خارجية عراقية تتفاعل بحكمة مع الأحداث المتلاحقة في سوريا، وتسعى بشكل استباقي إلى صياغة نتائج تخدم مصالح العراق على المدى الطويل. هناك العديد من القضايا ذات الأهمية القصوى للعراق.

لعل أهم اهتمامات بغداد هي مكافحة الإرهاب وأمن الحدود. لقد خلّفت الصدمة التي سببها تنظيم داعش ندوبًا عميقة في المجتمع العراقي، ويمثل احتمال عودة ظهور التنظيم داخل سوريا واستخدامه الأراضي السورية كنقطة انطلاق لهجمات ضد العراق احتمالًا مقلقًا للغاية لقيادة البلاد. ولذلك، تُدرك حكومة السوداني أن للعراق مصالح حيوية في التعاون مع دمشق في تبادل المعلومات الاستخباراتية ومكافحة الإرهاب، وأنه بدون هذا التعاون، فإن التطورات عبر الحدود تُعرّض العراق لموجات متجددة من عنف المتطرفين. تُعدّ الرغبة في القضاء على تهريب المخدرات عبر الحدود أولويةً لكلا البلدين، اللذين يواجهان تحدياتٍ من الشبكات الإجرامية العابرة للحدود. في السنوات الأخيرة، برز العراق كمركزٍ رئيسي لشبكات تهريب المخدرات العالمية التي تمتد عبر أوروبا وأفريقيا وشبه الجزيرة العربية وجنوب غرب آسيا. وقد اعترضت السلطات العراقية العديد من شحنات الكبتاغون، وهو منشطٌ شبيهٌ بالأمفيتامين، على طول الحدود مع سوريا، التي أصبحت فعليًا دولةً مخدراتٍ في ظل حكم بشار الأسد.

يُشكّل قطاع الطاقة العراقي جانبًا آخر من الصورة. فقد ناقش المسؤولون العراقيون والسوريون إمكانية إعادة تأهيل خط أنابيب كركوك-

بانياس، المتوقف عن العمل منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. ومن شأن إعادة تأهيل هذا الخط، الذي كان في السابق رابطًا حيويًا يربط حقول النفط العراقية في كركوك بساحل البحر الأبيض المتوسط السوري، أن يُعزز بشكل كبير قدرة العراق على التصدير إلى سوريا - وأسواق الطاقة الأوروبية أبعد من ذلك.

وهناك قضية رئيسية ثالثة تتمثل في حاجة العراق إلى المياه. يواجه العراق تحدياتٍ حادة في مجال الأمن المائي ناجمة عن عقود من الصراع، وسوء الإدارة، وتفاقم التصحر. ومن شأن تعزيز علاقاتٍ مستقرةٍ وبناءةٍ مع سوريا ما بعد الأسد أن يساعد العراق على ضمان موثوقية إمداداته المائية من نهر الفرات. ونظرًا للدور الحيوي للنهر في دعم الزراعة العراقية، وتوليد الكهرباء، وتلبية احتياجات العراق من مياه الشرب، فإن التعاون مع دمشق أمرٌ بالغ الأهمية. ويمثل التوقيع الأخير على اتفاقية إدارة المياه بين العراق وتركيا، والتي تضمن للعراق حصةً عادلةً من موارد المياه لمدة عشر سنوات، خطوةً مهمةً إلى الأمام. ومن شأن تعزيز العلاقات العراقية مع سوريا أن يمهد الطريق أمام تقدمٍ أكثر جدوى نحو إدارةٍ مستدامةٍ للموارد بين الدول الثلاث المشاطئة. وينبغي أن يشمل التعاون بين العراق وسوريا في إدارة المياه والقضايا المائية الإقليمية الأوسع نطاقًا تركيا أيضًا، إذ يُعد التنسيق الثلاثي ضروريًا لإدارة توزيع مياه نهري دجلة والفرات. تاريخيًا، كان بناء السدود الكبيرة وأنظمة الري في تركيا وسوريا مصدرًا رئيسيًا للتوتر مع العراق.

وتتمثل الأولوية الأخيرة في العلاقات الاقتصادية. من المتوقع أن يعود استعادة التجارة الثنائية إلى مستويات ما قبل عام 2011 بالنفع على الاقتصاد العراقي. ومع رفع معظم العقوبات الغربية المفروضة على سوريا، بما في ذلك العقوبات الأمريكية، تلوح في الأفق فرصٌ جديدة أمام العراق لتعميق علاقاته التجارية مع جاره. وتُعدّ قطاعاتٌ مثل الزراعة والأدوية والمنسوجات واعدةً بشكلٍ خاص. كما يُمهد تخفيف العقوبات الطريق لإعادة فتح ممرات التجارة التقليدية بين العراق وسوريا، وعبر منطقة المشرق العربي الأوسع، مما يُعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي. وفي المقابل، يُمكن أن يُسهم تجدد التعاون الاقتصادي بين العراق وسوريا

في استقرار سوريا من خلال تسهيل النمو الاقتصادي فيها. وقد أبدى العراق رغبته في لعب دورٍ في تعافي سوريا وإعادة إعمارها بعد انتهاء الصراع، والتي تُقدّر تكلفتها بما يتراوح بين 250 و400 مليار دولار.

الخلاصة

بالنظر إلى المستقبل، على الرغم من أن ظهور الحكومة السورية الجديدة التي يهيمن عليها تنظيم هيئة تحرير الشام يطرح العديد من التحديات على العراق، فإن بغداد ستستفيد بشكل كبير من علاقة مستقرة ومتبادلة الاحترام مع دمشق. إن نطاق المشاركة البناءة - في مجال مكافحة الإرهـاب، وأمن الحدود والمياه، وتكامل الطاقة، والعلاقات الاقتصادية، وغيرها - واسع النطاق. وإذا نجحت الحكومتان في تجاوز نقاط التوتر، لا سيما تلك المتعلقة بالنفوذ الإقليمي لإيران والعداء بين إيران وإسرائيل، فإن فصلاً جديداً في العلاقات الثنائية سيعزز المصالح الوطنية للعراق وسوريا - وسيعود بالنفع على المنطقة بأسرها.

IRAQ COPY

الملاحظات:

- يتقاسم العراق وسوريا ما هو اكثر من الحدود الجغرافية, حيث يشترك البلدان بقواسم اجتماعية وثقافية وديمغرافية متماثلة, بالإضافة الى مواجهة البلدين لنفس نمط التهديدات الأمنية والاستراتيجية, بشكل يفرض على البلدين تبني نهج عقلاني قائم على رعاية المصالح المشتركة والتعاون البناء واحترام حق الجوار.
- اهم الملفات التي تحتم على العراق التنسيق الجاد مع حكومة سوريا ما بعد الأسد هو الملف الأمني ومخاطر استغلال تنظيم داعش للفراغ السياسي والأمني والانقسام الداخلي في سوريا لتوسيع رقعة سيطرته وترسيخ وجوده واستخدام الأراضي السورية لاستهداف العراق.
- على المستوى الاستراتيجي, تمثل التهديدات والغايات الإسرائيلية المعلنة المتمثلة بتشجيع تقسيم سوريا الى كانتونات اثنية وطائفية تحت ذريعة حماية الأقليات في البلاد خطرا وتهديدا مباشرا للامن القومي العراقي, حيث يمكن ان يكون لخلق دويلات مذهبية في سوريا اثرا في الدعوة الى بلقنة جميع الدول المتنوعة عرقيا بما في ذلك العراق.
- استكشاف فرص التعاون الاقتصادي ومدى امكانية دمج سوريا ضمن مشروع طريق التنمية بالاشتراك مع الجانب التركي وإعادة احياء خطوط النقل التجاري وانابيب نقل وتصدير النفط عبر الأراضي السورية والتي حالت الصراعات والاضطرابات الأمنية التي عصفت

IRAQ COPY

الملاحظات:

بالبلدين خلال العقود الماضية دون الإفـادة منها لمصلحة البلدين.

- بإمكان العراق استخدام جسور علاقاته مع حكومة احمد الشرع للتأثير على الأخيرة في مجال احترام حقوق الأقليات الدينية والطائفية في البلاد ولعب دور الوساطة لخفض مستوى التوترات والتقارب والمصالحة المذهبية والتأسيس لنموذج عدالة انتقالية في البلاد يضمن حقوق وكرامة هذه الأقليات.

هل تستطيع الولايات المتحدة تحرير العراق من إيران؟

الكاتب:

جيمس دورسو

كاتب رأي في شؤون السياسة الخارجية والأمن القومي. عمل في البحرية الأمريكية لمدة 20 عاماً، وعمل في الكويت والمملكة العربية السعودية.

المصدر:

RealClear World: منصة الكترونية متخصصة في الشؤون الدولية، ويركز الموقع على ملفات السياسة الخارجية، والأمـن الدولي، والاقتصاد الجيوسياسي، والدبلوماسية.

التاريخ:

18-19 حزيران 2025

ترجمة وتحرير:

نصر محمد علي

IRAQ COPY

ملخص تنفيذي

يطالب عضوا الكونغرس تصنيف قوات الحشد الشعبي بوصفها منظمةً إرهابية، متجاهلين أن حقيقة أن الحشد ليس جماعة خارجة عن القانون، بل كيان أسبغت عليه الشرعية القانونية بموجب قانون صدر في العراق عام 2016، ويخضع لسلطة القائد العام للقوات المسلحة، ويتلزم بالقوانين والأنظمة العسكرية النافذة. وعرض البرلمان العراقي مشروع قانون لتحديث قانون عام 2016، يقضي بإخضاع الحشد لسلطة رئيس الوزراء مباشرة، ومنع منتسبيه من الانخراط في أي نشاط سياسي، وهو سلوك يبعث على التساؤل، إن كانت إيران حقاً هي من يسيّر العراق.

بعث عضوا الكونغرس جو ويسلون (جمهوري- عن ولاية ساوث كارولاينا) وغريغ ستيوب (جمهوري – عن ولاية فلوريدا)، في أيار / مايو عام 2025 رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو أعربا فيها عن قلقهما إزاء ما وصفاه «الخضوع التام» للعراق لإيران.

وقد حثّ عضوا الكونغرس وزير الخارجية روبيو بتوسيع العقوبات على الجماعات المدعومة من إيران، وعلى واردات العراق من الغاز الطبيعي الإيراني، وعلى المؤسسات المالية العراقية التي تدعم لإيران، وعلى الميسرين الإيرانيين في العراق، إلى جانب تفكيك شبكات التهريب الإيرانية في العراق، وربط المساعدات الأمريكية للعراق بإنهاء النفوذ الإيراني هناك.

حين يقر كل من ويلسون وستيوب في عام 2025 بان «العراقيين بحاجة إلى استعادة سيادتهم» فانهما قد اعترفا، ضمناً، بأن «قانون تحرير العراق» والعقوبات الاقتصادية المفروضة على نظام صدام حسين، وعملية عاصفة الصحراء، وعملية مراقبة الجنوب، وعملية ثعلب الصحراء، وعملية تحرير العراق، ولجنة الأمم المتحدة الخاصة (اونسكوم)، ومبلغ 50 مليار دولار خصص للإغاثة وإعادة الاعمار بعد الحرب، وأكثر من 4,400 جندي أمريكي قضوا في الحرب، وأكثر من 300 ألف عراقي، وأكثر من ترليوني دولار

أنفقت على حروب العراق، وكل ما قامت به وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، كل ذلك كان عبثاً؛ فالمهمة لم تنجز.

لقد كانت فصائل الحشد الشعبي حليفاً ظرفياً للولايات المتحدة في حربها ضد تنظيم داعش الإرهابي في العراق، رغم توجيه اتهامات لبعض عناصر الحشد بتنفيذ هجمات ضد القوات الأمريكية في كل من العراق وسوريا. ويمضي رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني لانتخابات تشرين الثاني / نوفمبر عام 2025 مستنداً إلى تحالف انتخابي معقد يضم في صفوفه رئيس هيأة الحشد الشعبي نفسه، ويحرز تقدماً ملموساً في بسط سيطرة الدولة على الفصائل المسلحة غير أن هذا التقدم لايرقى إلى وتيرة ترضي بعض الأمريكيين، الذين يغضون الطرف عن أن هشاشة مؤسسات الدولة العراقية مرده، في جانب كبير، نتيجة للحملة الاقتصادية والعسكرية غير المسبوقة التي استهدفت العراق قبيل غزو عام 2003، ولعمليات الاعمار المرتبكة التي أعقبت ذلك الغزو.

حقيقة أن قوات الحشد الشعبي اضطرت الى التحشيد على عجل بعد انهيار القوات المسلحة العراقية عند هجوم تنظيم داعش الإرهابي عليها في عام 2014 تثير تساؤلات بشأن جودة التدريب الذي قدمته الولايات المتحدة للقوات النظامية (تغفل الرسالة «القوات الشعبية الأخرى في العراق، وهي قوات البيشمركة الكوردية).

ولما كان العراق قد وافق، بعد هزيمة تنظيم داعش الإرهابي، على استمرار وجود القوات الأمريكية، فمن المثير ايضاً معرفة ما إذا كانت إيران هي التي تتخذ القرارات وما إذا كانت قوات الحشد الشعبي العراقية تتمتع بالقوة التي يزعم انها تتمتع بها.

يستورد العراق الغاز الطبيعي الذي هو بأمس الحاجة إليه من إيران، غير أن أعضاء الكونغرس يريدون فرض عقوبات على ذلك أيضاً. سيتعين على العراق إيجاد بديل للغاز الإيراني، وربما يتوفر من قطر وسلطنة عمان، بيد أن هذا الأمر من شأنه إرباك سلسلة إمدادات الطاقة في العراق، ولاسيما مع اقتراب موسم ذروة الطلب.

بعد ذلك، يطالب عضوا الكونغرس وزارة الخارجية بفرض عقوبات على المؤسسات المالية العراقية التي يزعمون أنها تدعم إيران، بما في

ذلك مصرف الرافدين الحكومي، وهو أكبر المصارف العراقية، وكذلك وزير المالية، الذي وصفوه بأنه «جهة رئيسة ميسرة لتمويل الإرهاب في العراق». كما تشمل قائمة الاستهداف «المصرف العراقي للتجارة»، الذي يستحوذ على نحو 80 بالمائة من عمليات تمويل التجارة في العراق، إلى جانب «ديوان الرقابة المالية»، وهو المؤسسة الرقابية العليا في العراق، على غرار مكتب المحاسبة الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب معظم القطاع المصرفي في البلاد.

وقد أصدرت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، في كانون الثاني / يناير عام 2025 تقرير التقييم المشترك بشأن جهود العراق في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وتبعاً للتقرير، تبين أن العراق ممتثلاً لـ 14 توصية، وممتثلاً إلى حد كبير بـ 13 من أصل 40 توصية من توصيات مجموعة العمل. وخلال اجتماع الجمعية العامة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في آيار / مايو 2024 أشار المشاركون إلى أن «قبول تقرير المقيمين يعني أن العراق لن يدرج في القائمة الرمادية، وهي قائمة بالدول عالية المخاطر في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب... وهذا الأمر يعد دليلاً على نجاح الفريق العراقي في إقناع الجمعية العامة لمجموعة العمل المالي لشمال افريقيا والشرق الأوسط بكفاية الإجراءات المتخذة في هذا المجال».

وأشار تقرير منظمة الشفافية الدولية إلى أن العراق أحرز تقدماً في مكافحة الفساد. فقد جاء العراق في المرتبة 140 من بين 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024، وهو تحسن مقارنة بعام 2023 حيث احتل المرتبة 154 من أصل 180 دولة.

والتقى رئيس الوزراء محمد شياع السوداني بممثلي شركة الخدمات المالية الأمريكية الرائدة جي بي مورغان تشيس في نيسان / ابريل 2025، لمناقشة توسيع التعاون في مجالي الخدمات المالية والمصرفي. وفقاً لمكتب رئيس الوزراء، «فقد أعرب وفد شركة جبي بي مورغان، بدوره، عن رغبته بتوسيع نطاق حضوره في النظام المالي العراقي، مؤكداً عزمه على

زيادة الحسابات المراسلة للمصارف المحلية، ومبدياً استعداده لتمويل المشاريع على نحو مباشر أو عبر شركاء ماليين».

ويُقدم العراق، بدعوة شركة جي بي مورغان تشيس، على خطوة غير مسبوقة من التدقيق، بيد أن رئيس الوزراء السوداني يدرك أنه إذا اجتاز العراق هذا الاختبار، فانه سيمهد السبيل أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وبالنسبة لبلد يُصنّف ضمن الدول الخارجة عن القانون ومركز لتمويل الإرهـاب، فان العراق يسلك، من منظور منتقديه، كل السبل الخاطئة: التعاون مع مجموعة العمل المالي FATF، وتحسين ترتيبه في مؤشرات مكافحة الفساد، ودعوة مؤسسة مالية أمريكية كبرى ستقوم بإجراء تدقيق صارم قبل أن تنفق دولاراً واحداً[1].

كما يشمل مقترح العقوبات «سياسيين عراقيين ومساعديهم، ممن ييسّرون سيطرة إيران على العراق» بمن فيهم وزراء سابقون ورؤساء وزراء ونواب سابقون. ولم يغفل رئيس المحكمة الاتحادية العليا في العراق، الذي يعرف بانه يتلقى توجيهات من النظام الإيراني.

وثمّة مطالبات تحث وزارة الخارجية الأمريكية بفرض عقوبات على «الكيانات والشبكات كافة المتورطة في التجارة غير المشروعة التي تمول وكلاء إيران»، بما في ذلك الشركات الحكومية المسؤولة عن بيع النفط ونقله، ووزير النفط وكبار معاونيه، الذين يُزعم ضلوعهم في تهريب الوقود وتحويل مساراته لصالح إيران ووكلائها.

أما المطلب الأخير، فهو ربط المساعدات الأمريكية للعراق بإنهاء النفوذ الإيراني، ويتضمن اجراء تدقيق من قبل «قسم الرقابة والتدقيق، إلى جانب رفض زيارة رئيس جهاز مكافحة الإرهاب العراقي، الذي يعد شريكاً للولايات

1. يسخر الكاتب من أولئك الذين يصرون على وصف العراق بانه دولة خارجة عن القانون ومركز للإرهاب ويظهر التناقض في موقفهم لأن العراق يقوم بإصلاحات جادة لاتتوافق مع هذه الصورة النمطية، وسخريته تكمن في ما اسماه أعلاه بـ « التحركات الخاطئة» هو في واقع الأمر تحركات إيجابية جداً من قبيل: التعاون مع مجموعة العمل المالي، وتحسين مؤشرات مكافحة الفساد، ودعوة مؤسسة مالية أمريكية مرموقة جي بي مورغان ستجري تدقيقاً صارماً قبل الاستثمار. المترجم.

المتحدة في إطار «الهزيمة المستدامة» لتنظيم داعش، ويتلقى تدريباً ودعماً مالياً أمريكياً (يقدر بحوالي 80 مليون دولار في عام 2025).

ان خطة عضوا الكونغرس تمثل هجوماً يهدف الإطاحة بالحكومة العراقية ومؤسسات الدولة، الأمر الذي سيؤدي إلى ارباك الاقتصاد وإضعاف حلفاء الولايات المتحدة، لأي غاية؟ ولصالح من؟

أجرى العراق انتخابات برلمانية مبكرة، منذ عام 2020، وشكل حكومة أكثر توازناً، وأطلق حملات لمكافحة الفساد، وسعى إلى حصر السلاح بيد الدولة.

يعمل العراق على إعادة بناء مجتمعه ومؤسساته، بعد عقود من العقوبات، وهزيمتين على يد الولايات المتحدة، واحتلال وإعادة إعمار سيئين.

لقد خلفت العقوبات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والتي وصفت بأنها «أسوأ كارثة إنسانية فرضت باسم الحكومة العالمية، آثاراً طويلة الأمد شملت: إضعاف مؤسسات الدولة، وسوء التغذية، وانتشار الامـراض وتراجع مستويات التعليم، وارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وتدهور البنية التحتية للصحة العامة، وهو ما أسمته Safoura Moeeni من البنك الدولي بـ «الآثار المتوارثة للعقوبات الاقتصادية عبر الأجيال».

ان خطة أعضاء الكونغرس، ستضعف شركاء أمريكا في العراق، وتقوض قوى الأمن والشرطة، وتبطئ خطط العراق لتحقيق أمن الطاقة.

ان هـذه الخطة]التي قدمها عضوا الكونغرس[تُفرغ مفهومي «الديمقراطية وسيادة القانون» من مضمونهما، من خلال التهديد بما سيكون في الواقع عقاباً جماعياً إذا ما شاركت بعض الفصائل في الحكومة، حتى لو انتُخبت بحرية.

ويمتلك العراق صحافة ووسائل تواصل اجتماعي متعددة، وأي إجراءات أمريكية تضر باقتصاده ستكون معروفة على نطاق واسع، الامر الذي سيفاقم من تآكل الدعم الشعبي لأمريكا في العراق والمنطقة.

الاجراءات الأمريكية الطائشة ستعزز من حضور الصين في العراق

رسخت الصين حضورها بوصفها شريكاً اقتصادياً مفضلاً للعراق، فقد ابرمت اتفاقية النفط مقابل الإعمار لعام 2019 واتفاقية الإطار بين إيران والصين لعام 2021. وقد حصل العراق على حصة كبيرة من استثمارات الصين ضمن مبادرة «الحزام والطريق» في المنطقة، وتعد الصين زبوناً رئيساً لصادرات العراق النفطية، إذ تستورد نحو ثلث انتاجه من النفط الخام، الأمر الذي يجعل بكين الشريك التجاري الأكبر للعراق.

وقد يكون ملامح خطة العراق المستقبلية إبرام صفقات اقتصادية كبرى مع الصين، مثل مشروع طريق التنمية من البصرة إلى تركيا، في حين يقتصر الدور الأمريكي على كونه مزوداً للأمن، يتم استرضاؤه بمنحه حق الوصول العسكري (لرصد إيران) وببعض صفقات التسليح أو البنية التحتية من حين لآخر.

وقد علّق سايمون واتكنز من موقع OilPrice.com بالقول: «ان انخراط الصين يعكس استراتيجية طويلة الأمد لملء الفراغ الجيوسياسي والاقتصادي الذي خلفته الولايات المتحدة في كل من العراق وإيران».

وقد أفاد استطلاع الباروميتر العربي في عام 2024 أن: 51 بالمائة من العراقيين يرون أن سياسة الصين أفضل في تعزيز التنمية الاقتصادية، بإزاء 18 بالمائة فقط يفضلون السياسة الأمريكية. وقد أظهر استطلاع أن العراقيين: يرون أن السياسة الصينية أكثر فاعلية في الحفاظ على الأمن والنظام الإقليمي مقارنة بالسياسة الأمريكية. ويعدون ان السياسة الصينية تماثل السياسة الأمريكية في الحفاظ في حماية حقوق الإنسان، وأن سياسات الصين في التصدي للالتغير المناخي أفضل من نظيرتها الأمريكية وليس العكس. ورغم أن الصين لم تتفوق تفوقاً ساحقاً بعد، فان أي خطوة أمريكية تلحق الضرر بالاقتصاد العراقي أو تُقصي الناخبين عبر حظر مشاركة فصائل أو أشخاص منتخبين بحرية، إنما يمثل خدمة مجانية توفر الجهد على الدبلوماسيين الصينيين.

وبصرف النظر عن سوء فهم البيئة السياسية والاقتصادية في العراق، تستعمل الرسالة لغة عاطفية مثل (وصف الفصائل بالدمى) ومصطلحات غامضة مثل («الهيمنة الإيرانية»)، وتفتقر إلى المصادر التي تثبت ادعاءاتها

بان القادة والمؤسسات العراقية تحت السيطرة الإيرانية. كما أنها تهمل تحديد أي خطوات يمكن للعراق اتخاذها لمعالجة المزاعم بشأن تمويل الإرهـاب والنفوذ الإيراني. ويستخدم الكتاب ما يسميه المؤرخ روبرت كونكويست بـ «أسلوب ستالين في الجدل» حيث تتكرر عبارات مثل «كما هو معلوم» وليس من قبيل المصادفة».

وأخيراً، تنصب الرسالة فخاً للعراق، إذ تزعم أن تصنيف بعض الجماعات بوصفها إرهابية «سيسمح لعائلات الجنود الأمريكيين الذين سقطوا في الهجمات بالسعي للعدالة»، أي فتح الباب أمام دعاوى مدنية لاتنتهي في المحاكم الأمريكية تطالب بمليارات الدولارات، تقدمها عائلات الجنود الذين قتلوا في هجمات يُزعم أن الحشد الشعبي نفذها.

بإزاء ذلك، تشير التقارير إلى أن هيأة تحرير الشام، الجماعة الإسلامية الإرهابية التي كان يرأسها في السابق أحمد الشرع الرئيس السوري والمتمرد السابق في تنظيم القاعدة، تدمج جناحها العسكري ضمن الجيش السوري الذي أعيد هيكلته. ومن المقرر أن يزور الشرع الولايات المتحدة لإلقاء كلمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن ثم: إذا قاتلت إلى جانب الولايات المتحدة (كما فعلت قوات الحشد الشعبي)، فقد تُفرض عليك العقوبات، أما إذا قاتلت ضدها، فستحصل على تذكرة سفر من الدرجة الأولى إلى مدينة نيويورك.

فهل سيطالب أعضاء الكونغرس بمعاملة هيأة تحرير الشام بالطريقة نفسها التي يتعاملون بها مع الحشد الشعبي؟

الأمر الوحيد المضحك في هذه الرسالة هو أنها تلقي باللوم بالكامل على باراك أوباما، دون أن تأتي على ذكر شخص يدعى جورج بوش الابن.

ان صقور إيران (الذين كانوا في عام 2003 صقور العراق) لم يتعلموا شيئاً ولم ينسوا شيئاً، ومازالوا يركزون بجموح على إيران للثأر من إذلال عام 1979، وهم يعدون أن تدمير العراق مجرد أضرار جانبية مقبولة في حملتهم المستمرة ضد طهران.

الملاحظات:

- تسلط المقالة الضوء على الرسالة التي قدمها عضوا الكونغرس لوزير الخارجية بصدد النفوذ الإيراني في العراق هم كل من جو ويسلون (جمهوري- عن ولاية ساوث كارولاينا) وغريغ ستيوب (جمهوري – عن ولاية فلوريدا)، ويعد ويلسون من المحافظين التقليديين ويعمل في لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب وهي لجنة ذات تأثير كبير في صياغة سياسات الدفاع والموازنات العسكرية، كما وينشط في لجان فرعية تتصل بالأمن القومي والسياسة الخارجية الأمر الذي يمنحه موقعاً مؤثرا في القرارات ذات الصلة في العراق والمنطقة. أما النائب غريغ ستوب فهو ينتمي أيضاً إلى التيار المحافظ، وهو عضو في لجنة الأمن الداخلي واللجنة الفرعية لمكافحة الإرهاب، ويشارك في لجان تهدف إلى تعزيز الأمن الداخلي ومكافحة التهديدات الإرهابية، وهو ما يجعل له دوراً مباشراً في صياغة السياسات المتصلة بالأمن القومي. كلاهما يدعمان تبني سياسات صارمة حيال النفوذ الإيراني في العراق بما في ذلك العقوبات وتقييد التمويل الموجه للجماعات المسلحة، غير أنهما يدعوان إلى تحقيق ذلك عبر أدوات دبلوماسية واقتصادية أكثر من التدخل العسكري المباشر.
- وجه الكاتب نقد، في محله، للسياسات الأمريكية في العراق وهو ما أشرنا اليه في الملاحظات الواردة في مقالات سابقة حيث يرى:
- ان السياسة الأمريكية منذ الاحتلال عام 2003 وحتى الوقت الراهن لم تحقق الاستقرار والسيادة المنشودة بل تسببت في تفكيك الدولة وضعف مؤسساتها والأهم من ذلك كله

IRAQ COPY

الملاحظات:

حل الجيش والمؤسسات الأمنية التي افضت الى التسبب بأزمات امنية وبعجز حكومي دائم عن احتكار أدوات القسر المادي مثلما ما أعاقها عن أداء مهامها على الوجه الأمثل.

- عبر الكاتب عن استياءه للنهج الذي يحمل العراق المسؤولية عن النفوذ الإيراني متناسياً دور الولايات المتحدة في خلق الفراغ.
- انتقد الكاتب السياسة الامريكية إزاء قوات الحشد الشعبي، فهي معترف بها قانونياً وتتبع القائد العام للقوات المسلحة، مشيراً إلى محاولات الحكومة العراقية لدمجه في الدولة.
- انتقدت المقالة مبادرات العقوبات الأمريكية التي تستهدف المؤسسات المالية العراقية والسياسية، مؤكداً ان العراق قام بخطوات فعلية لتحسين الشفافية ومكافحة الفساد.
- ان العقوبات الأمريكية قد تضعف الحكومة العراقية وتزيد من اعتمادها على قوى أخرى مثل الصين، إذ تحولت الأخيرة إلى الشريك الاقتصادي الأكبر في العراق، مستغلة الفراغ الذي خلفته، إلى حد ما، الولايات المتحدة.
- تكثيف الجهود لتوطيد سلطة الدولة والإسراع في إقرار قانون الحشد الشعبي.
- الاستمرار في تطوير آليات مكافحة الفساد، والارتقاء بمستوى الشفافية في المؤسسات المالية والإدارية، والتعاون الجاد مع الهيئات الدولية المتخصصة مثل مجموعة العمل المالي FATF.
- تنويع مصادر الطاقة عبر استيراد الغاز من مصادر متعددة، ومن باب أولى الاستثمار الأمثل للغاز العراقي.

IRAQ COPY

الملاحظات:

- الاستثمار في الطاقة المتجددة والبنية التحتية للطاقة لتعزيز أمن الطاقة الوطني.
- تطوير العلاقات مع الصين وفتح آفاق جديدة امام الاستثمار الأجنبي الصيني في قطاعات متعددة مقل النفط، البنية التحتية، الطاقة، والتكنولوجيا الحديثة، وحتى في مجال التسليح، والاستفادة من التكنولوجيا الدفاعية المتقدمة التي تقدمها الصين وذلك لتعزيز قدرات الجيش العراقي بما يخدم متطلبات الأمن الوطني.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل راي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة ماليا واداريا بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.

غداً لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks